دشن الزورق بعيد المدى (جدة)..ولي العهد:

مشروع الوسائط البحرية سيعزز أمن حدود الوطن

جدة - واس

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية – حفظه الله – أن مشروع الوسائط البحرية التي شرعت وزارة الداخلية ممثلة في قطاع حرس الحدود في البدء به يعد من المشروعات التي ستعزز بمشيئة الله تعالى أمن حدود الوطن.

وقال سمو ولي العهد في كلمته خلال تدشينه الزورق الأول من الزوارق بعيدة المدى "جدة" التابع لمشروع الوسائط البحرية أمس "أسعدني ما شاهدته من إنجاز في مشروع الوسائط البحرية وهو من المشاريع التي ستعزز بمشيئة الله أمن حدود الوطن ، فعلى بركة الله نأذن ببدء تدشين الزورق (جدة) برفع علم المملكة العربية السعودية والأعلام المرافقة متطلعا وصول هذه الوسائط إلى القواعد البحرية لحرس الحدود قريبا" .

وأضاف سموه : أشكر جميع من شارك بهذا العمل ، وإن شاء الله تصل الوسائط تباعا لتكون الحامي بعد حماية الله لسواحل المملكة العربية السعودية.

وعد سمو ولي العهد العنصر البشري من الأولويات التي تركز عليها وزارة الداخلية من خلال التدريب والتطوير ، مؤكدا أن دور المعدات والآليات يأتي بعد اكتمال تدريب العنصر البشري.

وأوضح مدير عام حرس الحدود اللواء البحري عواد بن عيد البلوي في كلمته التى ألقاها من مقر رفع العلم على الزورق في ولقاس بجمهورية ألمانيا الاتحادية عبر الشاشة التلفزيونية الناقلة للتدشين ، أن مشروع الوسائط البحرية يهدف إلى تعزيز القرات البحرية من خلال جيل جديد من القطع البحرية متكاملة المهام ومتعددة الإمكانيات تتضمن بناء وتوريد عدة فئات من الوسائط مع جميع احتياجاتها من المعدات والآليات اللازمة.

وبين أنه بفضل الله تم توقيع عقد (بناء وتوريد أربع فئات من الوسائط البحرية بكامل ملحقاتها) مع شركة لورسين ويرفت الألمانية مجهزة بتسليح آلي وإمكانات وتقنيات حديثة متطورة تشمل فئة وسائط اعتراض فائقة السرعة لاعتراض ومطاردة الأهداف السريعة ، مشيرا إلى أنه من المتوقع تسليم الدفعة الأولى من هذه الفئة في شهر رمضان المبارك.

وأفاد البلوي أن الفئات تشمل فئة وسائط الخدمات البحرية لتغطية احتياجات الجزر البحرية ونقل الجنود والآليات والمعدات والذي يجري الآن الفحص والاختبار النهائي بالمملكة استعدادًا لاستلامها ، وفئة واسطتي التدريب مجهزة بوسائل التدريب الحديثة لتغطي الاحتياجات التدريبية للقوى البشرية اللازمة لأسطول حرس الحدود البحري ، إلى جانب فئة وسائط بعيدة المدى لتغطية عمليات الدوريات البحرية في المياه الإقليمية وفرض السيطرة ويمكنها الإبحار المتواصل لمدة خمسة أيام دون الحاجة إلى التزود بأي تموين.

وأبان أنه بتوفيق من الله اكتمل بناء وتجهيز وتدشين الواسطة الأولى من هذه الفئة بتاريخ ٢٤/٨/١٤٣٧ في حوض البناء في جمهورية ألمانيا الاتحادية ومن المتوقع انضمامها إلى الخدمة في أسطول حرس الحدود خلال الأشهر القليلة القادمة.

وقد ألقيت خلال التدشين عدد من الكلمات تناولت أهمية مشروع الوسائط البحرية في تعزيز أمن حدود المملكة.

حضر التدشين صاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن عبدالله المشاري مساعد وزير الداخلية لشؤون التقنية ، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز مستشار سمو وزير الداخلية ، ومعالي مدير عام المباحث العامة الفريق أول عبدالعزيز بن محمد الهويريني، ومعالي مساعد وزير الداخلية للشؤون الإدارية والمالية الأستاذ عبدالله الحماد.

تسليم ٤٣٢ طن تمور للكاميرون و١٥٠ طنا لبنجلادش و٥٠ للمالديف

ياوندي -دكا - ماليه- واس

سلم فريق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أمس ٤٣٢ طنا من التمور لبرنامج الأغذية العالمي في جمهورية الكاميرون بحضور نائب السفير خالد بن سعيد الزهراني وممثلي وزارة المالية وعدد من المسؤولين الكاميرونيين .ووقعت مندوبة برنامج الأغذية العالمي اليفيرا بروسني على مذكرة تسلم الشحنة.

كما سلم فريق مركز الملك سلمان للاغاثة والأعمال الإنسانية أمس هدية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله– من التمور لجمهورية بنجلاديش البالغة ١٥٠ طناً بحضور مندوبي وزارة المالية إبراهيم الحميد وعبدالله السويلم .

وسلم فريق مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أمس ٥٠ طناً من التمور " هدية المملكة" لجمهورية المالديف ، بحضور نائب سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الجمهورية طارق خدام الفايز ، وممثل وزارة المالية علي الزبن وعدد من المسؤولين المالديفيين.

وتسلم التمور وزير الخزانة والمالية المالديفي الدكتور عبدالله جهاد في مقر سفارة المملكة في ماليه .

الأمير سلطان يرأس اجتماع مجلس إدارة واحة الملك سلمان للعلوم

الرياض - البلاد

رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني رئيس مجلس إدارة واحة الملك سلمان للعلوم الاجتماع السادس للمجلس في مقر الواحة بالرياض .

وجرى خلال الاجتماع مؤخراً بحث عدد من الموضوعات من أبرزها الإعداد لافتتاح المرحلة الاولى من مشروع الواحة الرئيسة التي تقوم بإنشائها الأمانة العامة للواحة التابعة لمؤسسة الرياض الخيرية للعلوم بشراكة كاملة مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على أرض مساحتها ٢٠٠ ألف متر مربع على طريق الملك عبد الله بالرياض بجوار منشآت المدينة، وأسهم في توفير رأس مالها وكامل تكاليفها القطاع الخاص من كبرى الشركات وعدد من رجال الأعمال الذين أعلنوا إسهاماتهم في مناسبة أقيمت في مدينة الرياض بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في شهر محرم ١٤٣١هـ ليصل مجموع ما التزم به القطاع الخاص إلى ٤٠٠ مليون ريال.

كما بحث الاجتماع تشكيل فريق من مجلس الإدارة لمراجعة ملف استثمارات الواحة، وتشغيل المرحلة الأولى من مشروع الواحة والمتمثلة في قاعتي الطاقة برعاية شركة أرامكو السعودية، إضافة إلى قاعة الحياة برعاية شركة سابك وقاعة الاتصالات برعاية شركة الاتصالات السعودية.

وناقش الاجتماع جهود أمانة منطقة الرياض والهيئة العليا لتطوير الرياض في تجهيز الموقع العام للمشروع والمرتبط بمحطة رئيسية لمترو الرياض، تعرف باسم "محطة واحة الملك سلمان للعلوم" .

وتعد الواحة نموذجا للتكامل الحقيقي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ مشروع تكاملي متطور للتجربة التعليمية التفاعلية وخدمة المجتمع.

إطار حوكمة تحقيق (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠)

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية يتولى وضع الآليات والترتيبات لتحقيق الرؤية

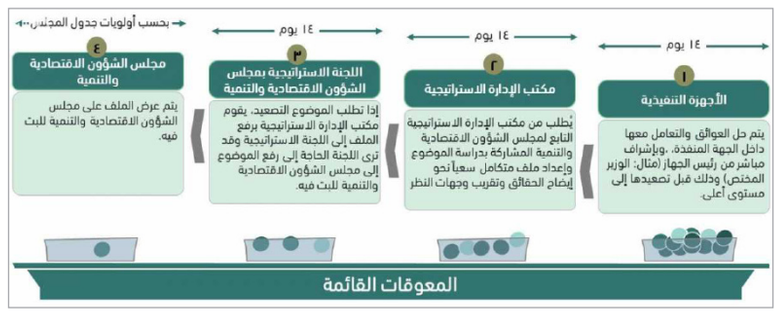

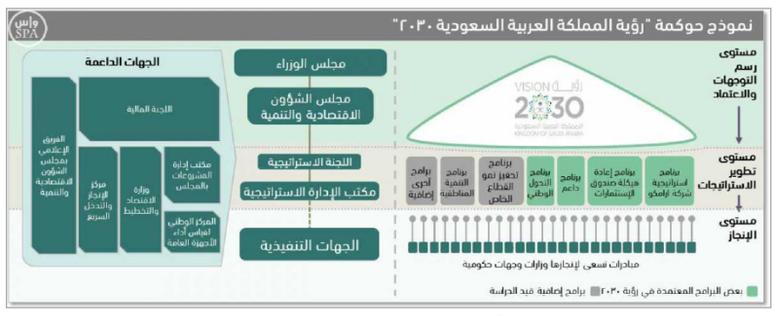

جدة - واس

استنادًا إلى تكليف مجلس الوزراء لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" قام المجلس بتطوير نظام حوكمة متكامل؛ لضمان مأسسة العمل ورفع كفاءته وتسهيل تنسيق الجهود بين الجهات ذات العلاقة؛ بما يمكن المجلس من المتابعة الفاعلة .

الأدوار والمسؤوليات:

أولاً: على مستوى رسم التوجّهات والاعتماد:

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية : بناء على تفويض مجلس الوزراء، يتولى المجلس وضع الآليات والترتيبات اللازمة لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، ويشمل ذلك رسم الرؤى والتوجّهات والبرامج والرفع بها، والبت فيما يطرأ على البرامج والمبادرات من تعديل أو تحديث، كما يتولى المجلس البتّ فيما من شأنه إعاقة تحقيق البرامج التنفيذية لأهدافها فيما يقع ضمن اختصاصاته.

اللجنة المالية: تتولى اللجنة وضع وتحديث آليات اعتماد تمويل البرامج والمبادرات بما في ذلك تطوير إطار النفقات متوسطة المدى، كما تتولى اللجنة إعداد وتحديث الآليات التفصيلية التي يتم من خلالها اعتماد المتطلبات المالية للبرامج والمبادرات ويشمل ذلك دراسة المتطلبات المالية للبرامج والمبادرات وتخطيط التدفقات النقدية لها والرفع بشأنها.

الفريق الإعلامي بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: يتولى الفريق الإعلامي في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ترسيخ الصورة الذهنية لـ"رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، ويشمل ذلك توحيد الرسائل الموجهة للرأي العام وتصحيح ما قد يكون خاطئًا منها وتطوير الخطط الإعلامية لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" والبرامج التنفيذية المرتبطة بها لإطلاقها للجمهور تعزيزاً لمبدأ الشفافية.

ثانيًا: على مستوى تطوير الاستراتيجيات:

اللجنة الاستراتيجية بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: تتولى اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مسؤولية تقديم الدعم في الشؤون الاستراتيجية للمجلس، بما في ذلك اقتراح صياغة الاستراتيجيات المحققة لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، وترجمتها إلى برامج تنفيذية، ومتابعة تنفيذها، وذلك من خلال إشرافها على مكتب الإدارة الاستراتيجية، ودراسة كل ما يرفعه المكتب إليها. كما تتولى اللجنة كذلك دوراً هاماً في حل العوائق والمشكلات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات المحققة لتوجهات المجلس من خلال البت فيما يرفعه إليها مكتب الإدارة الاستراتيجية أو القيام برفعه إلى المجلس للبتّ فيه. وتعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بحسب ما يقدره رئيس اللجنة.

مكتب الإدارة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: يتبع مكتب الإدارة الاستراتيجية للجنة الاستراتيجية حيث يمثل المكتب الذراع التنفيذية لها. ويتولى المكتب دراسة وتحليل سبل ترجمة "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" إلى خطط وبرامج تنفيذية ومن ثم الإشراف والمتابعة المستمرة على تقدم تلك الخطط والبرامج التنفيذية، ومدى تحقيقها لمستهدفاتها من خلال التقارير الواردة إليه، وتحديد الفجوات والرفع إلى اللجنة الاستراتيجية بشكل دوري بما يرى ملاءمته من توصيات. كما يتولى المكتب دوراً هاماً في تذليل العقبات والمشكلات التي تُصَعَّد إليه ودراسة أسباب تأخر أو تعثر المبادرات (إن وجدت) وإعداد ملف متكامل سعياً نحو إيضاح الحقائق وتقريب وجهات النظر والبت فيها أو رفعها إلى اللجنة الاستراتيجية في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للنظر في شأنها.

مكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية: يتولى المكتب مسؤولية متابعة المشروعات والقرارات التي يصدرها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويشمل ذلك مدى تحقيق أهداف والتزامات "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، وما يراه المجلس من أولويات أو مبادرات نوعية ضمن البرامج التنفيذية الساعية لتحقيقها. ويشمل ذلك التأكد من تطبيق منهجيات إدارة المشروعات وتقسيمها إلى محافظ وتحليل الاعتماديات والمخاطر المرتبطة بذلك بما يدعم تحقيق النتائج المرجوة. كما يتولى المكتب مسؤولية متابعة سير المعاملات من وإلى المجلس والعكس، ويقوم المكتب بالتواصل مع الجهات في هذا الصدد لجمع التقارير الخاصة بذلك والتي تمكنه من متابعة التنفيذ وإدارة المخاطر ويشمل ذلك تعريف التحديات وتصعيدها ومتابعة مدى التزام الجهات ذات العلاقة بالتعاون وقيامها بمسؤولياتها وتسهيل تنفيذ البرامج، والرفع لمكتب الإدارة الاستراتيجية بشكل دوري.

وزارة الاقتصاد والتخطيط: تمثّل الوزارة الجهة الداعمة للجهات ذات العلاقة والأجهزة الحكومية في التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي، وذلك بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أو في حال طلب الجهات ذلك. كما توفّر الوزارة المعلومات اللازمة من بيانات وإحصاءات ودراسات إلى الجهات ذات العلاقة، وتعمل على مواءمة الخطط القطاعية والمناطقية بين الجهات ذات العلاقة.

المركز الإنجاز والتدخل السريع: يمثل المركز الذراع الداعمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في عمله مع الجهات التنفيذية بغرض تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" وذلك من خلال تقديم الدعم في تصميم المبادرات وإنجازها وتنفيذها. كما يتدخل المركز بناء على توجيه من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في حال التعثر في تنفيذ أي من المبادرات المشمولة في البرامج التنفيذية المحققة لـ "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠". ويقوم المركز برفع تقارير دورية للمجلس حول البرامج والمشروعات والمهمات التي تم تكليفه بها.

ثالثًا: على مستوى الإنجاز:

الجهات التنفيذية: الجهات التنفيذية "لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" من وزارات وهيئات وأجهزة حكومية هي المعنية في المقام الأول بتطوير وتنفيذ البرامج والمشاريع والمبادرات، وتنسيق الجهود والتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى في سبيل تحقيق النتائج المرجوة.

كما يكون رئيس كل جهة هو المسؤول الأول عن الإنجاز وحل الإشكالات والتحديات الداخلية التي تعيق تحقيق الأهداف وإنجاز المبادرات ويشمل ذلك رفع التقارير وتوفير المعلومات للجهات ذات العلاقة.

المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة: يناط بالمركز تعزيز الشفافية لجميع الأطراف ذات العلاقة عبر متابعة مدى التقدم الحاصل في تنفيذ البرامج والمبادرات وتحقيق المستهدفات، وقياس مستوى التقدم بشكل دوري، بما في ذلك التحقق من مدى التزام الجهات بتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة وإبراز أي تعثر أو تأخير في تقدم تنفيذ المبادرات والرفع بذلك إلى الجهات ذات العلاقة بشكل مستمر. كما يتولى المركز إشراك المجتمع في متابعة أداء البرنامج والأجهزة المعنية من خلال نشر لوحات مؤشرات الأداء وتقارير دورية مدققة – بحسب نظامه الداخلي وبالتنسيق مع الفريق الإعلامي – حول مختلف البرامج التنفيذية المحققة لـ"رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠" كما يعمل المركز كذلك على بناء وتفعيل آليات متابعة وقياس أداء الأجهزة العامة ضمن الجهات المنفذة للبرامج والمبادرات.

آلية التصعيد:

نظراً إلى أهمية وجود آلية واضحة لحل الإشكالات التي قد تواجه التنفيذ وتصعيد كل ما من شأنه أن يعوق تحقيق الأهداف المرجوّة ضمن منظومة حوكمة "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"، فقد اعتمدت آلية تضع مسؤولية حل العوائق على الأجهزة التنفيذية في المقام الأول، وتعزّز من تحمّل تلك الجهات لمسؤولياتها، وترفع درجة إحاطة الجهات المعنية بأسباب تأخر أو تعثر تنفيذ المبادرات، وتفعل دور المساءلة والمحاسبة في حال تطلّب الأمر ذلك. ويتم ذلك وفق مستويات متعدّدة بحسب عمق وتعقيد المشاكل والفترة الزمنية اللازمة لحلّها، حيث تقع مسؤولية التصعيد على كل جهة في مستويات التصعيد أدناه، بناءً على ما يتطلبه حل المشكلة وبشرط ألا تتجاوز مدّة حل العوائق وتفاديها في أي جهة أسبوعين وبمتابعة من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتهدف هذه الآلية إلى رفع كفاءة الإنجاز وسرعة حل المشكلات ، وفقًا للآتي:

آلية التصعيد ضمن إطار حوكمة تحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠"

المستوى الأول: يتم حل العوائق والتعامل معها داخل الجهة المنفذة للبرامج والمبادرات وبإشراف مباشر من رئيس الجهة (مثال: الوزير المختص) ويعوّل على رئيس الجهة حل معظم المشاكل التنفيذية في هذا المستوى وذلك قبل تصعيدها إلى مستوى أعلى في حال كان ما يعوق التقدم لا يقع ضمن إطار صلاحياته.

المستوى الثاني : يُطلب من مكتب الإدارة الاستراتيجية التابع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية المشاركة دراسة الموضوع وإعداد ملف متكامل سعياً نحو إيضاح الحقائق وتقريب وجهات النظر والحصول على المعلومات اللازمة لذلك من جميع الجهات ذات العلاقة سعيا نحو حل العوائق المصعدة له. ولا يتم الرفع إلى اللجنة الاستراتيجية إلا عند تعذر معالجة ما يعيق تقدم الإنجاز على هذا المستوى.

المستوى الثالث : تقوم اللجنة الاستراتيجية بالبت فيما يرفع لها من مكتب الإدارة الاستراتيجية ضمن اختصاصاتها، وفي حال تعذر ذلك، قد ترى اللجنة الحاجة إلى رفع الموضوع إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للبت فيه. المستوى الرابع : يعرض الموضوع على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية للبت فيه.